

ندوة في رابطة الاجتماعيين كشفت عمق معاناة المرأة العازبة والأرملة والمطلقة دون أولاد في الحصول على الرعاية السكنية

فرزة نيابية لصرخة المرأة الكويتية

البراك: أعداد كبيرة من النساء يشعرن بالقهر والظلم بسبب الأوضاع الاجتماعية المسلم: هناك 123 ألف كويتية متزوجة من غير كويتي وعلينا معالجة نقص التشريعات



مسلم البراك ود. فيصل المسلم وعبدالرحمن التوحيد ووضحة المصنف ونواف الفزيع خلال ندوة «سكن المرأة العازبة والأرملة والمطلقة دون أولاد بين الحق وواقع الحال» (أحمد بكار)

وأعرب المسلم عن خشيتيه من التفارقة في معالجة المشكلات، مشيراً إلى أن الأسرة أهم بكثير من الفرد، لذلك حث عليها الإسلام ويدعو لها الدستور بقيم المحافظة، مؤكداً رفضه للزعة الفردية عند الحديث عن حل المشكلات.

وقال أن الفردية والدعوة لقضية معالجة حل لكل فرد مستخلق المئات من المشكلات، مشيراً إلى ضرورة تحقيق الحد الأدنى عند حل المشاكل الفردية بحيث لا يكون ذلك على حساب الأسرة. وأشار إلى أن هناك إحصائية عن نحو 123 ألف كويتية متزوجة من غير كويتي ومطلقة وأرملة لغير كويتي وعازبة، وأضاف: هل يراد من الحلول أن يتم توفير بيت لكل امرأة من العدد 123 ألفاً، وقال إنه لا يتحدث عن الكلفة المالية لأنها ليست مشكلة، خاصة أن الحكومة قامت بدعم المشروعات والتنمية الصغرى في العالم العربي بمبلغ 500 مليون والبلد غني جداً، وقال المسلم نحن نتحدث عن جانب اجتماعي وهسل المقصود أن نقدم سكناً لكل فرد، كما أن التشريع عندما يأتي يكون عاماً ومجرداً.

وأشار المسلم إلى أن الأخت واضحة المصنف قدمت صيغة مشروع قد يصلح أن يكون مشروعاً سياحياً أو تنموياً، وقال أننا نتحدث عن المرأة التي لا يغطيها نظام الرعاية الأسرية وما هي معالجتها، وقال إنه تقدم بالعديد من الاقتراحات منها إنشاء محفظة تلحق ببنك التسليف لمعالجة من لا يشملهم نظام الرعاية الكاملة. وأضاف أن مشروع الحقوق الاجتماعية والمدنية للمرأة في مادتين وتم تقديمهما منذ عام 2001، مشيراً إلى أن ما يحدث الآن هو قضية الغيرة والاحتكار ومن يريد أن يكون له السبق في إقرار القانون ونحن طالبنا بأن تلتزم لجنة المرأة لإخراج تقريرها ليناقش في الجلسة المقبلة، مؤكداً أن هذه هي القضية الأولى في سلم الأولويات لإنصاف المرأة.

معالجة نقص التشريعات

وأضاف المسلم أن المشكلة كبيرة غير أنها ليست مستحيلة ولكن يصعب حلها بكل ما فيها من تفاصيل، داعياً إلى ضرورة معالجة نقص التشريعات، وانتقد المسلم الحكومة معتبراً أنها حكومة غير مبادرة ولا تقوم بأدائها وفقاً للنص الدستوري بتنفيذ السياسة العامة والتي كل وزير مسؤول عن تنفيذها، معرباً عن أسفه أن ذلك يأتي في ظل مجلس منقسم، وقال البراك أننا نقدمنا باقتراحات وحضر للجنة نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الإسكان الشيخ أحمد الفهد وقدم اقتراحاً ينسكز عليه وهو يتضمن الرعاية وإيجاد آلية معينة لخدمة سكنية لمن لا يشملها حق الرعاية السكنية وأن الأمر ينبغي أن يكون محفظة بمبلغ 250 مليوناً تستثمر ومن عوائدها وأرباحها تقدم الخدمات.

وقال المسلم أن قضية حق التملك صعبة في ظل وجود نحو 90 ألف طلب، مشيراً إلى أنه لا يريد أن يتحدث بكلام غير واقعي، مبيناً أن حق السكني معناه هو أن نتفقد بسكن كبيت بلد يلزمنا شرعاً ومنطقاً ودستوراً ووطنية أن يحقق لها حق السكني.

وأوضح أن من سنن بين المقترحات الآن «المرأة بدون أولاد أو العازبة والمطلقة والأرملة أو مطلقة لها ولي» يحل مشكلتها أو في الأخير لها بدل الإيجار.

وأضاف أن المرأة المتزوجة من غير كويتي تعالج هذه الحالة ولها حق السكني والانتفاع، فمن يستطيع حل هذه المشكلة بإعطاء كل واحدة بيتاً، مشيراً إلى أن إنشاء محفظة في بنك التسليف يعطي حق السكني وفقاً لضوابط بحيث لا تتشرب في منطقة معينة، كما يحدث في الصوابع وصباح السالم، وقال المسلم أن كل امرأة كويتية لها حق السكن وفقاً للشرط ولا يجب أن نعزل أو نفرز سواء أكانت متزوجة أو مطلقة أو أرملة.

وأكد أنه سيتم التقديم بقانون جديد يوفق بين المقترحات المقدمة والمقترحات المطروحة في جميعات النفع العام والمقترح الحكومي. وأشار المسلم إلى أن المرأة المطلقة والأرملة من غير كويتي لما لا يضاف أولادها ولسأناً لا تحصل على بدل إيجار، مشيراً إلى أن هذه القضايا ممكن معالجتها عن طريق المحفظة.

توفير بدل سكن

وأكد على أن هناك حاجة لمواجهة الحكومة وأن نلتقي على هذا الأمر، مشيراً إلى أن الجميع يعلم أن بنات الكويت سواء عمات أو زوجات أو أخوات أو حالات هن من نسج الكويت وإذا لم تستقر المرأة فلن يستقر المجتمع لذلك يجب أن يتم إنصاف كل الشرائح ولابد من وقف حالة التشعب التي تشعر بها المرأة الكويتية لأن أعظم شيء يشعر به الإنسان هو شعوره بالفقر بين أهله، وأضاف المسلم يجب أن توفر بدل السكن وبدل الإيجار حسب الشرائح ولابد من صدور قانون واضح لأنه لا يمكن استمرار الأوضاع على ما هي عليه.

وقال المسلم أن المسؤولية الكبيرة تتحملها النائبات لأنهن من دعون إلى تشكيل لجنة المرأة وهن عضوات في اللجنة وهن عندهن القانون ولم يكلفن فريق الأولويات الذي يقصر من قبل المجلس ومن قبل الحكومة لتحديد تاريخ محدد من 7 أشهر لتاريخ 31 مارس ولم يتم الانتهاء منه.

ودعا المسلم أعضاء المجلس من النواب إلى أن يتحملوا المسؤولية وأن يتم الالتزام وأن كل نائب مسؤول عن تصويته والشعب سيكون قيماً على الجميع، وأضاف نحن ككتلة تنمية تقدمنا باقتراحات ومصرون عليها وكذلك كتلة العمل الشعبي وبعض المستقلين قدموا اقتراحات، مشيراً إلى أنه يحمل جزءاً من المشكلة للجنة الإسكانية، معرباً عن أسفه للجنة، ومحدراً من الفردية في حل المشكلات.

الفزيع: لابد من تعديل القانون لإنصاف 120 ألف حالة

تحدث نواف الفزيع عن الجانب القانوني وقال أن محوري ينطلق من أساسيات موجودة بوضوح في الدستور، مشيراً إلى أن الاحجية الأساسية أن الحكومة والمجلس ليس في اتجاه كامل مع نصوص الدستور. وأضاف أن الحقوق والحريات العامة هي أساس الدولة الحديثة والمجتمع بكل طوائفه مطالب بأن يكون له دور ايجابي، وقال أن إقرار الحقوق يتم من خلال أمرين الأول مرتبط بالفرد سواء نكر أو أنثى والثاني مرتبط بمركز المساواة، مشيراً إلى أنه إذا لم تكن المنظومة التشريعية تواكب ذلك فلن يتم بما قام به العقد الاجتماعي وأوضح أن المادة 11 من الدستور أقرت أن للفرد حق المعونة الاجتماعية اللازمة للعيش الكريم والعييف وللغرد الحق في أن يرجع للدولة أي أن الدولة مطالبة بتوفير حق العيش الكريم للمواطن أو المواطنة، مشيراً إلى أن هناك الكثير من القصص. وقال الفزيع إنه عندما طلبت محاميات الفتوى والتشريع بتخصيص بدل إيجار لهم قالت المحكمة إن هذا البديل مقرر. وقال الفزيع أن القانون 47 لسنة 1993 بشأن الرعاية السكنية التي لكي يوفر الرعاية السكنية للمواطن ولم يأت ليوفر الرعاية السكنية للرجل أو المرأة بل كان معنياً بالمواطن على حد سواء، مشيراً إلى أن المطلقة من خلال هذا القانون والتي لديها أبناء لها حق السكن في البيت الحكومي المخصص لرب الأسرة المتزوج بأخرى لحين انتهاء فترة الضمانة. وقال إنه إذا كنا نتحدث عن 120 ألف حالة فلا بد من تعديل القانون لحل المشكلة بل وفي حالة حق الحصول على بدل الإيجار. وأكد الفزيع استخدامه لدراسة أي حالة من الحالات الثلاث للمطالبة بحقوقهم الإسكانية لإقرارها.

النساء وبالتالي إذا ما شعرنا أن هناك أوراقاً تقدم وتكون هناك مسؤوليات في ظل غياب مؤسسات المجتمع المدني التي يجب أن تهتم بالمشاكل الاجتماعية وحاجات واحتياجات المرأة.

وقال البراك: أن القانون لن يكون نهاية المطاف بالنسبة للمشاكل، مشيراً إلى أن هناك العديد من القوانين التي صدرت غير أن الحكومة لا تنفذها.

وأضاف أن هناك لا تنفذ القوانين إذا استطاعت أن تروض مجلس الأمة وهذا يحدث إذا شعرنا بأن مؤسسات المجتمع المدني تخلت عن النواب ووقفت بجانب الحكومة.

ودعا البراك إلى ضرورة أن يكون هناك موقف واضح من مؤسسات المجتمع المدني في حال تم وضع القانون لإحكام الرقابة على الحكومة للتنفيذ، مشيراً إلى أن المطلوب هو مساندة النواب خلال مساءلتهم للحكومة، وإلى أن الحكومة استطاعت أن تسطر على أغلبية داخل البرلمان في قضايا الاستجوابات والمساءلات وقضية المرأة، معرباً عن أسفه من وقوف النائبات مع الحكومة.

البحث عن المشكلة

بدوره قال النائب د. فيصل المسلم نحن أمام أمر واضح أن هناك مشكلة حقيقية نريد أن نبحث عن حلها لا أن نبحث عن من يحمل مسؤوليتها خاصة أن من يدير البلاد وفقاً لمسؤوليتها الدستورية هي الحكومة وإذا كان هناك تفسير تشريعي فهو يقع على المجلس.

وأضاف أن الدستور أعطى للحكومة بشكل منفرد الحق في اقتراح القوانين وليس فقط تنفيذها.



جانب من الحضور

وضحة المصنف: لماذا أغلقوا الباب بوجه الكويتيات العازبات؟

أشارت عضو رابطة الاجتماعيين وكبير الاختصاصيين وضحة المصنف في كلمتها إلى أنها تبنت القضية وقامت بعرضها على مختلف المرشحين لمجلس الأمة ومنهم نواب حالياً غير أن وعودهم ذهبت أدراج الرياح قبل حصول المرأة على حقوقها السياسية، مشيرة إلى أنه بعد حصولها اختلف وتغير الحال كثيراً.

وروت المصنف بعض القصص مشيرة إلى أن إحدى صديقاتها ذهبت تطلب بيتاً لى أن تبني بيتها غير أنها فوجئت بمن يوجه لها الشتائم ونعتها بالفاظ معيبة بأنها عضو غير فاعل في المجتمع على الرغم من أنها أستاذة ومربية أجيال غير أن السب يرجع لأنها لم تنجب ولم تشكل أسرة.

وتكرت المصنف أنها أعدت دراسة، مشيرة إلى أنه يوجد نحو 100 ألف امرأة عازبة لم تتزوج فوق سن 45 سنة وأن وزارة الإسكان فتحت الطلب لهذه الشريحة وما بلغ عدد الطلبات 10 آلاف طلب قاموا بإغلاق الملف لضخامة الأعداد مع أن الحكومة يمكن أن تلرح المشروع عن طريق نظام B.O.T.

وأضافت المصنف أن المسؤولين أخبروها بضرورة تعديل قانون الإسكان، مشيرة إلى أنها اجتمعت مع النائب د. وليد الطبطبائي غير أنه لم يقتنع بالتملك ووافق على الانتفاع بحيث ينتقل باب السكن لعضو آخر.

وقالت المصنف أن هناك قصصاً واقعية على الأرض يشيب لها الرأس، مطالبة النواب بضرورة العمل والسعي لتعديل القانون وسن التشريعات لإنصاف الفئات المظلومة من نساء المجتمع.

مارس الماضي بعد سنة من بدايتها أي في 2 مارس 2011 يفترض أن تلتزم الحكومة بتنفيذ 25٪، مشيراً إلى أن من بين هذه الالتزامات هناك أمور إسكانية تتعلق بجميع شرائح وفئات المجتمع مشيراً إلى أن الحكومة في حال لم تلتزم بما وعدت به فعليها أن تقدم استقالته.

وأكد البراك أن قضايا المرأة ومشاكلها من القضايا المزمنة، مشيراً إلى أن وزارة الإسكان لم تعد تتقبل هذا العدد وفي عهد الوزير السابق بدر الحميدي وصلت الطلبات إلى 100 ألف طلب بالنسبة للعازبة فكم بلغت الآن الطلبات بالنسبة للشرائح الأخرى؟

مؤسسات المجتمع المدني

وأضاف البراك هناك حاجة لأن يكون هناك قانون متكامل لمعالجة هذه الأوضاع، مشيراً إلى ضرورة أن تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدورها تجاه هذه القضايا، مبيناً أن المجلس يمر الآن بمرحلة ويقانون يعد من أخطر القوانين التي ستغير الوجه الاقتصادي والاجتماعي للكويت وهو قانون التخصيص والذي نعتبره ونقول عنه بصوت عال أنه قانون بيع الكويت.

ودعا البراك إلى ضرورة تشكيل فريق عمل من السيدات أصحاب المشكلة أو من الرابطة الاجتماعيين لصياغة ورقة متكاملة بكل المشاكل والقضايا التي تعاني منها المرأة سواء السكنية أو غيرها ليتمكن بعد ذلك للنواب تقديمها وتبنيها في اقتراح بقانون، مؤكداً أن النواب يعلمون جيداً الدور الكبير للنساء في وصول أعضاء مجلس الأمة للبرلمان.

وأضاف: اعترف بانني حققت أرقاماً عالية في التصويت بسبب

حمد الفزيع

دعا النائب مسلم البراك إلى تشكيل فريق عمل من المتخصصين لإعداد ورقة كاملة تشتمل على كل القضايا والمشاكل التي تواجهها المرأة خاصة ما يتعلق بالمشكلة السكنية تمهيداً لصياغتها في اقتراح بقانون متكامل يتم عرضه على مجلس الأمة.

جاء ذلك خلال الندوة التي أقامتها جمعية رابطة الاجتماعيين بعنوان «سكن المرأة العازبة والأرملة والمطلقة دون أولاد بين الحق وواقع الحال» والتي شارك فيها بالإضافة إلى البراك كل من النائب د. فيصل المسلم والمحامي نواف الفزيع ومشراف عام الندوة عضو رابطة الاجتماعيين وضحة المصنف ورئيس الرابطة عبدالرحمن التوحيد. وأكد البراك أهمية موضوع الندوة مشيراً إلى أنه رغم ذلك فإن من يقرأ عنوان الندوة يعرف أن المرأة الأرملة أو المطلقة التي لديها أولاد لن تأخذ حقاً وبالتالي لم يتبق عندنا سوى المرأة الأرملة والمطلقة وغير المتزوجة، وقال أن المطلقة والأرملة التي لديها أولاد تعاني من قضية السكن وتعاني معاناة كبيرة، وأضاف البراك: كنت أتمنى أن تشارك في الندوة إحدى النائبات وأوضح البراك أنه وفي الجلسة السابقة قام أعضاء كتلة التنمية والإصلاح وطرحوا الاستعجال في الحقوق الاجتماعية للمرأة ورغم ذلك رأينا أن النائبات قامت بالتصويت لعدم الاستعجال بينما قامت بالتصويت على الاستعجال في قانون التخصيص.

وقال البراك أننا هنا لا أمارس جانباً تحريضياً غير أننا نستشعر حجم هذه المعاناة، مشيراً إلى أنه عندما فتحت وزارة الإسكان الطلبات ووجدنا أن هناك طلبات كبيرة وغير طبيعية وفاقت التوقعات كنا نأمل على أقل تقدير أن يكون لدى المسؤولين نظرة مستقبلية لحل المشكلة فابن التخطيط والدراسات؟ غير أن ما حدث هو الاكتفاء بإغلاق باب الطلبات وبات الحل بسيطاً لديهم، وأعرب عن أمهه بحل هذه المشاكل وألا تكون هذه الحالات الاجتماعية ومن بينها الأرملة والمطلقة بأولادها أن يتم إسكانهم في أماكن معينة ومنعزلة، وأضاف البراك أن هناك خللاً في القانون ولابد من تعديل بحيث يشمل مختلف الشرائح متساوياً عن ابن دور الدولة وأعضاء مجلس الأمة؟ مشيراً إلى أن هذه القضايا يجب أن تفعل من خلال اللقاءات داعياً إلى ضرورة تكوين مجموعة تحاول عمل الصياغة القانونية وتقديمها لعضو مجلس الأمة، مشيراً إلى أن هناك العديد من المشاكل الاجتماعية نشأت داخل الأسر بسبب المعاناة التي يعاونها من مشكلة توفير السكن مشيراً إلى أن ذلك يرجع إلى تخلي دولة المؤسسات عن دورها المنوط بها في حماية المرأة.

الشعور بالهجر والظلم

ووجه البراك اللوم لجمعيات النفع العام مشيراً لماذا تعتقد الندوة في رابطة الاجتماعيين ولماذا لا تعتقد في الجمعية الثقافية النسائية معرباً عن أسفه بأنه أصبح الجانب السياسي للمرأة هو الأساس وترك الجانب الاجتماعي وجانب السكن، وقال أن هناك أعداداً كبيرة من النساء يشعرن بالقهر والظلم والغبن ويعانين بشكل يومي سواء الأرملة أو المطلقة أو العازبة والتي ليس لديها أولاد يعانين من الوضع الاجتماعي لأن الدولة لم توفر لهم حقوقهم.

وأضاف أن كل هذا يرجع إلى عجز دولة المؤسسات عن التعامل مع هذه المشاكل مشيراً إلى أن رب الأسرة الذي لديه ما بين 2-4 أولاد يصلون من العمر لنحو 20 عاماً إلى أن يحصل على البيت مشيراً إلى أنه أظهر مع زملائه خطا الحكومة غير أنه تم كيل الاتهامات لنا بأننا مؤزمين وإنما نريد حل المجلس ونريد الدفع تجاه الحل غير الدستوري. وأضاف البراك أما أن تكون خائعين أو تكون مؤزمين متساوياً بين الحكومة من هذه المشاكل؟ واستطرد البراك قائلاً أن من يقود البلد هو الحكومة وليس مجلس الأمة ولو أرادت الحكومة حل المشكلة لفعلت ذلك لأن هذه القضية لا تحتاج لقانون.

وقال أن تلمس مشاكل المرأة ومعاناتها العازبة والمطلقة والأرملة من دون أولاد والمطلقة والأرملة من لديهن أولاد مشيراً إلى أن هناك موقعين في صباح السالم والصوابع وأصبحت الوساطة هي السبيل لحصول المرأة على شقة في هذين الموقعين.

وتساءل البراك اليس من حق المرأة أن يكون لها بيت؟ مضيفاً إذا كنا نحن في دولة غنية وقادرة نعمل على حل مشاكل الآخرين ونقيم مشاريع تنموية في بلدان بمئات الملايين وفي الوقت نفسه نجد الحكومة توجد الأعداء للمشكلة.

وأضاف البراك أن هناك مبالغ كثيرة تم هدرها في مشاريع خارجية فلماذا لا توجه بشكل مباشر لخدمة المرأة الكويتية؟ بحيث تكون هناك بيوت داخل المواقع السكنية في الأماكن والمدن الجديدة مثل مناطق جابر الأحمد وصباح الأحمد ومدينة سعد العبدالله بحيث يتم تخصيص مواقع في هذه المدن للمرأة المطلقة والأرملة التي لديها أولاد أو من لا يوجد لديهم أولاد.

واستدرك البراك قائلاً: لا نطالب ببيت 400 متر بل نطالب بالحد الأدنى بأن يكون هناك بيت متوافق فيه مستلزمات الحياة التي تشعر المرأة باحترامها.

وقال البراك نحن كنواب وانا منهم مطالبون بأن نساهم بالقانون غير أن المطلوب هو الاتفاق على ضرورة أن تكون هناك مجموعة معينة تصيغ الأفكار المتعلقة بقضية المرأة وسكنها وكل القضايا المتعلقة بها لكي تتم صياغتها في اقتراح يقانون لنقوم كنواب بتقديمه في المجلس وننتعهه بتنفيذه.

وأوضح البراك أن الخطة التنموية للحكومة والتي صدرت في 2